

CCass,18/03/2009,292

Identification			
Ref 18989	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 292
Date de décision 20090318	N° de dossier 2642/4/1/2006	Type de décision Arrêt	Chambre Administrative
Abstract			
Thème Contentieux Administratif, Administratif	Mots clés Pharmacie, Obstacles, Mode de calcul, Distance légale		
Base légale	Source Revue : Revue la Lettre de l'Avocat مجلة رسالة المحاماة		

Résumé en français

Doit être confirmé, l'arrêt qui statue sur l'obligation de respecter la distance légale devant séparer les pharmacies, en tenant compte de tout obstacle matériel ou de servitudes.

Résumé en arabe

المسافة القانونية بين صيدليتين تحكمها مقتضيات مدونة الأمانة العامة للحكومة عدد 2 بتاريخ 11/12/1998 تنص المدونة على وجوب الأخذ بعين الاعتبار كل عرقلة حاجزاً مادياً أو ارتفاقاً.

Texte intégral

القرار عدد: 292، المؤرخ في: 18/03/2009، ملف إداري عدد: 2642/4/1/2006 باسم جلالة الملك بتاريخ: 18/03/2009، إن الغرفة الإدارية (القسم الأول)، بالمجلس الأعلى في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه: بين: السيد الوكيل القضائي للمملكة بصفته هذه نائبا عن الدولة في شخص السيد الوزير الأول وعن السيد الأمين العام للحكومة، والجاعل محل المخابرة معه بمكتبه بوزارة المالي والخصوصية بالرباط. مستأنفين وبين: السيدة فاطمة مسيدا. ينوب عنها الأستاذ بوحدو عبد الرزاق المحامي بهيئة مكناس المقبول لدى المجلس الأعلى. مستأنفا عليها بناء على المقال المرفوع بتاريخ 21/07/2006 من طرف المستأنفين المذكورين أعلاه بواسطة نائبهم

السيد الوكيل القضائي للمملكة، الرامي إلى استئناف الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية بمكناres بتاريخ 08/06/2006 في الملف عدد 3/2005/2 غ. وبناء على مذكرة الجواب المدللي بها بتاريخ 08/09/2006 من طرف المستأنف عليها بواسطة نائبه الأستاذ بوحدو عبد الرزاق الرامية إلى تأييد الحكم المستأنف. وبناء على الأوراق الأخرى المدللي بها في الملف. وبناء على الفصل 45 وما يليه من القانون رقم 41 - 90 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف بتاريخ 1993/09/10 المتعلق بإحداث محكمة إدارية. وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 سبتمبر 1974. وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2008/12/24. وبناء على الإعلام بتعيين القاضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 18/02/2009. وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم. وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد إبراهيم زعيم تقريره في هذه الجلسة والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد أحمد الموساوي. وبعد المداولة طبقا للقانون: في الشكل: حيث إن الاستئناف المقدم بتاريخ 21/07/2006 من طرف الوكيل القضائي للمملكة في مواجهة الحكم المشار إليه أعلاه، هو استئناف يتتوفر على الشروط المطلوبة قانونا لقبوله. وفي الجوهر: حيث يؤخذ من أوراق الملف ومحقق الحكم المستأنف أن السيدة فاطمة مسيدا تقدمت بتاريخ 03/01/2005 أمام المحكمة الإدارية بمكناres بمقابل رام إلى إلغاء القرار الضمني للسيد الأمين العام للحكومة الرافض لمنحها ترخيصا بتحويل مقر صيدليتها من جرف الملحمة بإقليم سيدي قاسم إلى عنوانها الجديد 69 بـ مـ عـ بمكناres، معتبرة ذلك القرار مشوبا بالانحراف في استعمال السلطة وبمخالفة القانون وبانعدام التعليل، نظرا لكون الجهة المصدرة للقرار لم تبت في ملفها داخل الأجل القانوني المحدد في دوريتها، أجاب الوكيل القضائي للمملكة بأن عدم البت في طلب المدعية كان نتيجة عدم حضور الأطراف الواجب حضورها في عملية القياس الثانية المجردة بتاريخ 30/09/2004، وبعد البحث والخبرة أصدرت المحكمة حكما مستجبيا للطلب وهو الحكم المستأنف. في أسباب الاستئناف: حيث يعيّب المستأنف الحكم المستأنف بفساد التعليل المتزلج انعدامه، ذلك أن المحكمة التي أصدرته اعتبرت القرار الضمني برفض الترخيص قرارا مشوبا بعيوب السبب نظرا لتوفّر المسافة القانونية بين صيدلية المدعية وبين باقي الصيدليات المجاورة، والحالة أنه بادئ ذي بدء لا وجود لأي قرار ضمني بالرفض لأن ملف المدعية غير جاهز بعد للبت نظرا للخلافات الحاصلة حول القياس من طرف الصيادلة المجاوريين وممثل نقابة الصيادلة الإدارية غير مقيدة بأي أجل للبت في هذا الخلاف ثم إن الخبرة المنجزة جاءت مخالفة لدورية الأمانة العامة للحكومة عدد بتاريخ 1998/12/11، فالخبير الذي أنجزها لم يحتسب المسافة من الواجهة التي تعطي أقل مسافة كما تقضي بذلك الدورية بل انطلاقا من حد الباب الفعلي لصيدلية المدعية، كما أن الخبير لم يأخذ بعين الاعتبار الفضاء المحيط. لكن حيث أن ما تزعمه الإدارة من عدم تقديرها بأي أجل للبت هو أمر مناف لمنطق الإنصاف الذي يقتضي البت داخل أجل معقول حتى لا تبقى حقوق المعنيين معلقة لاماً غير معلومة كما في نازلة الحال التي مضى على نشوئها حتى الآن أزيد من أربع سنوات. وحيث بغض النظر مما سلف فإن الإدارة نفسها ممثلة في الأمانة العامة للحكومة فقد أصدرت دورية بتاريخ 1998/05/25 توجّب على الأطراف الذي ينazuون في نتيجة عملية القياس المدونة بالمحضر المقام في هذا الشأن، أن يراجعوا القضاة المختص في أجل أسبوع من تاريخ إقامة ذلك المحضر تحت طائلة المصادقة على النتيجة. وحيث إن محكمة أول درجة قد أمرت مع ذلك بإجراء خبرة كإجراء تحقيقي وهذا أمر داخل في سلطتها التقديرية. وحيث تبين من تقرير الخبرة أن المسافات المطلوبة قائمة في نازلة الحال وأن الخلاف قائم فقط حول مساحة خضراء مشجرة قديمة محاطة بسياج من الأسلاك من جهاتها الأربع كما هي محاطة بممرات مرصفة، أما تلك المساحة الخضراء فلا يخترقها البتة أي ممر يذكر، كما تبين ذلك الصورتان الفوتوغرافيتان المرفقتان بالتقدير ويشهادة رئيس المجلس البلدي نفسه (كتاب عدد 1183) بتاريخ 2006/02/17 وكتاب عدد 2023 بتاريخ 2005/03/01، وهو ما يجب أخذـهـ بـعيـنـ الـاعـتـارـ تـطـيـقاـ لـمـدوـنةـ الـآـمـانـةـ الـعـامـةـ لـلـحـكـوـمـةـ عـدـدـ 2ـ بـتـارـيـخـ 1998/12/11ـ التـيـ تـنـصـ فـيـ أحدـ فـقـرـاتـهاـ عـلـىـ وجـوـبـ اـعـتـارـ كلـ عـرـقـلـةـ دائـمـةـ وـمـشـرـوـعـةـ سـوـاءـ كـانـ مـصـدـرـهـ حاجـزاـ مـادـياـ (ـبـنـاءـ أوـ غـيرـهـ)ـ أوـ اـرـتـفـاقـ ماـ (ـمـنـعـ الصـادـرـ عنـ أحـدـ الـمـلـاكـ باـسـتـعـالـ الطـرـيقـ الـخـاصـ)،ـ وـهـذـاـ خـالـفـاـ لـتـفـسـيرـ الذـيـ يـريـدـ الـمـسـتـأـنـفـ إـعـطـاءـ لـلـدـورـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـهـذـهـ النـقـطةـ بـالـذـاتـ،ـ وـفـنـسـ الشـيـءـ يـقـالـ بـالـنـسـبـةـ لـلـنـقـطةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـوـاجـهـةـ،ـ وـبـهـذـهـ يـكـونـ الـحـكـمـ الـاـبـدـائـيـ الـقـاضـيـ بـالـمـصـادـقـةـ عـلـىـ نـتـيـجـةـ تـلـكـ الـخـبـرـةـ وـالـحـالـةـ مـاـ ذـكـرـ حـكـمـاـ صـائـبـاـ وـاجـبـ التـأـيـيدـ.ـ لـهـذـهـ الأـسـبـابـ قـضـىـ المـجـلـسـ الـأـعـلـىـ بـتـأـيـيدـ الـحـكـمـ الـمـسـتـأـنـفـ.ـ وـبـهـ صـرـدـ الـقـرـارـ وـتـلـيـ فيـ الـجـلـسـةـ الـعـلـنـيـةـ الـمـنـعـقـدـةـ بـالتـارـيـخـ الـمـذـكـورـ أـعـلـاهـ بـقـاعـةـ الـجـلـسـاتـ الـعـادـيـةـ بـالـمـجـلـسـ الـأـعـلـىـ بـالـرـيـاطـ،ـ وـكـانـتـ الـهـيـةـ الـحـاكـمـةـ مـتـرـكـيـةـ مـنـ رـئـيـسـ الغـرـفـةـ الـإـدـارـيـةـ (ـالـقـسـمـ الـأـوـلـ)ـ السـيـدـ أـحـمـدـ حـنـينـ وـالـمـسـتـشـارـيـنـ السـادـةـ:ـ إـبـرـاهـيمـ زـعـيمـ مـقـرـراـ وـأـحـمـدـ دـيـنـيـةـ وـمـحـمـدـ صـقـلـيـ حـسـيـنـيـ وـعـبـدـ الـحـمـيدـ سـبـيلاـ وـبـمـحـضـ الـمـاحـمـيـ الـعـامـ السـيـدـ أـحـمـدـ الـمـوسـاـوـيـ،ـ وـبـمـسـاعـدـ كـاتـبـ الـضـبـطـ نـفـيـسـةـ الـحـرـاقـ.